البرلمان الأردني النموذجي 25-26

موضوع النقاش:القيادة الهاشمية ودورها في ترسيخ الأمن والسلام في الأردن

الاسم: سلمى النعيمات

تعتبر عملية التحول الديمقراطي في الأردن من الركائز الأساسية لبناء مؤسسات دولة قوية وفعّالة، قادرة على خدمة جميع المواطنين وحماية حقوقهم. نحن ملتزمون بتعزيز التعددية السياسية، ودعم المشاركة المجتمعية، وتمكين الشباب والمجتمع المدني ليكون لهم صوتًا مؤثرًا في صنع القرار. كما نركز على تطوير آليات الشفافية والمساءلة لضمان ثقة المواطنين بمؤسسات الدولة، وتعزيز استقرار الوطن وأمنه. تهدف هذه الجلسة إلى استكشاف السياسات والإصلاحات العملية التي تحقق هذه الأهداف، وتبادل الأفكار والخبرات بما يسهم في تعزيز النظام الديمقراطي وضمان أن يكون أداة حقيقية لخدمة جميع الأردنيين.

مرحبا بكم جميعًا،

أنا رئيس مجلس الأمن و السلام، ويسعدني أن أرحب بكم في هذا اللقاء الذي يهدف إلى مناقشة دور القيادة الهاشمية في ترسيخ الأمن والسلام داخل الأردن.

لقد كان للقيادة الهاشمية دور بارز عبر التاريخ في حفظ استقرار الوطن، وضمان أمن المواطنين، رغم التحديات الإقليمية المحيطة. كما لعبت دورًا إقليميًا مهمًا من خلال مبادرات السلام والوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، مما يعكس التزام المملكة بالمسؤوليات الوطنية والدولية في الوقت ذاته.

ونحن نبحث في هذا اللقاء قضايا حيوية تتعلق باستقرار الأردن، مثل تنسيق مؤسسات الدولة، وتعزيز الثقة بين المواطنين والقيادة، ومواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. كما سنسلط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني والشباب في دعم هذه المسيرة، لضمان استمرار السلام الداخلي وتعزيز الاستقرار الوطني.

تعتبر هذه الجلسة فرصة مهمة لتبادل الرؤى والخبرات حول السياسات التي تعزز الأمن والسلام، وللتأكيد على أن دور القيادة الهاشمية ليس فقط في الحفاظ على الاستقرار، بل أيضًا في تمكين المجتمع كافة من المشاركة الفاعلة في بناء وطن مزدهر ومستقر.

أهلًا و سهلًا بكم،

تُعد القيادة الهاشمية ركيزة أساسية في السياسة الأردنية، وظهرت عبر التاريخ كعنصر فاعل في ترسيخ الأمن والسلام داخل المملكة، والحفاظ على استقرارها في مواجهة التحديات الإقليمية المتعاقبة. لقد أظهرت القيادة قدرة فائقة على تنسيق جهود مؤسسات الدولة المختلفة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية والمدنية، لتعزيز السلم المجتمعي وغرس الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة.

ولم يقتصر دور القيادة على الداخل فقط، بل امتد إلى الساحة الإقليمية والدولية من خلال إدارة العلاقات مع القوى الإقليمية والدولية، والمبادرة في تحقيق السلام، والحفاظ على الوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس، بما يعكس التزام المملكة بمسؤولياتها الوطنية والدولية في الوقت ذاته.

إن التحديات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تدفق موجات اللجوء والتحولات الإقليمية، تستلزم من القيادة الهاشمية استمرارية التنسيق مع مؤسسات الدولة وتبني سياسات مرنة وشاملة، تضمن صون الأمن وتعزيز الاستقرار الداخلي. ويؤكد هذا الدور المحوري أن أمن المملكة واستقرارها يرتبطان بشكل وثيق بقيادة هاشمية حازمة وواعية، قادرة على توجيه السياسات الوطنية وضمان مشاركة جميع مكونات المجتمع في بناء وطن آمن ومستقر.

الإحصائيات:

تُظهر مؤشرات السلام والأمن أن الأردن يحتل مرتبة متقدمة نسبيًا على مستوى المنطقة، وفق تقرير مؤشر السلام العالمي لعام 2024 (Global Peace Index)، مما يعكس قدرة المملكة على الحفاظ على الاستقرار مقارنة بالدول المجاورة رغم التحديات الإقليمية.

كما تشير استطلاعات الرأي المحلية إلى أن المواطنين يمنحون ثقة كبيرة للمؤسسة الهاشمية كمصدر رئيس للشعور بالأمن، وقد أكدت تقارير وطنية ودولية دور الملكية في الوساطة والحفاظ على النسيج الاجتماعي وتعزيز السلم المجتمعي.

يلعب الدور الرمزي والدبلوماسي للوصاية الهاشمية على المقدسات في القدس دورًا مهمًا في السياسة الإقليمية، وقد أكدت وثائق السياسة الخارجية الأردنية استمرارية هذا الدور عبر التاريخ، مما يعكس الالتزام الوطني والدولي للأردن تجاه القضايا الحساسة في المنطقة.

وتواجه الدولة تحديات مستمرة تشمل الضغوط الاقتصادية، وتدفق موجات اللجوء، والتقلبات الإقليمية، والتي قد تؤثر على قدرة المؤسسات على الاستجابة بفعالية ما لم تتبنى سياسات مرنة وشاملة.

لقد أسهم الحضور التاريخي للقيادة الهاشمية في بناء ثقة داخلية وخارجية سمحت للأردن بتحريك ملفات حساسة دون المساس باستقراره. ويعتمد نجاح أي منظومة أمنية على تكامل دور القيادة مع مؤسسات الدولة المستقرة وذات الشرعية الشعبية. كما يظل تبني سياسات مرنة وشاملة ضرورة لمواجهة التحديات المستقبلية وضمان استمرار الأمن والاستقرار في المملكة.

أسئلة:

1. **بالنظر إلى الإحصاءات والتقارير المتوفرة، ما هي المقاييس العملية الدقيقة التي يمكن من خلالها تقييم دور القيادة الهاشمية في تحقيق مؤشرات الاستقرار الوطني، سواء على الصعيد الأمني، أو الاقتصادي، أو الاجتماعي؟**

2. **ما السياسات العامة والأطر التشريعية التي يمكن أن تعزز من قدرة القيادة الهاشمية على تمكين المجتمع المدني والشباب، لضمان مساهمتهم الفعّالة في الحفاظ على الأمن والسلم المجتمعي؟**

3. **كيف يمكن استثمار الوصاية الهاشمية على المقدسات الدينية والرمزية كأداة استراتيجية لتخفيف الاحتقان الإقليمي، وتعزيز دور الأردن بقيادة هاشمية فاعلة كوسيط موثوق في مسارات السلام الإقليمية والدولية؟**

4. **ما آليات الشفافية والمساءلة التي يمكن للقيادة الهاشمية اعتمادها لضمان استمرار ثقة المواطنين بها، وفي الوقت ذاته تعزيز حكم ديمقراطي مستدام يمكّن الفاعلين المدنيين من المشاركة في صنع القرار؟**

5. **ما الدروس والخبرات العملية التي يمكن أن تقدمها تجربة القيادة الهاشمية للدول الإقليمية الساعية لتحقيق استقرار داخلي، وكيف يمكن تكييف هذه التجربة لتتناسب مع ظروف كل دولة؟**